مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

موقف ابن عقيل من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

بثينة إبراهيم مكي يعقوب – د. بابكر نور زين العابدين

المُستخلَص:

تعد ألفية ابن مالك المنظومة النحوية الأكثر شهرةً والتي أقبل عليها العلماء والمتعلمون حفظًا ودرسًا وشرحًا على مدى قرونٍ عدة وقد أدى ذيوعها الواسع إلى كثرة شروحها كثرةً واضحةً لم يعرف التأليف في شرح النظم النحوي مثيلًا لها , ونظرًا إلى أهمية الألفية وشروحها من ناحية وإلى أهمية القرآن الكريم في الإحتجاج النحوي وأهمية شرح ابن عقيل من ناحية أخرى , فقد جاء هذا البحث دراسة موقف بن عقيل من الإستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته موضحاً منهجه في ذلك , وقدم الشواهد الكافية على نحو أبان أن الشواهد القرآنية كانت في المرتبة الأولى بين مصادر الاحتجاج وذلك من خلال ما ورد من شروح الألفية.

لذا تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على الشواهد القرآنية عند بن عقيل في كتابه شرح ألفية بن عقيل , وقد كان أكثر النحويين استشهادًا بالقرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب من شعر ونثر .

الكلمات المفتاحية : اللاحتجاج / الشاهد / النظم النحوي

Abstract

Alfiya Ibn Malik is considered as the most famous grammatical system that scholars and learners have memorized, studied and Explained over several centuries. Its wide circulation has led to a large number of its explanations, a clear abundance that did not know the authorship in explaining the grammatical systems like it, and given the importance of the millennium and its explanations on the one hand and the importance of the Holy Qur'an in the grammatical protest and the importance of Ibn Aqil's explanation on the other hand .This research is based on the study of Ibn Aqil's position on Citing the Holy Qur'an and its readings, he explained his approach to that, and he presented sufficient evidence to show that the Qur'anic evidence was the first among the sources of protest, through what was printed from the explanations of the millennium.

Therefore, this paper attempts to shed light on the Qur'anic evidence of Ibn Aqil in his book to explain Ibn Aqil on Alfiya Ibn Malik, and he was the most cited grammarian in the Holy Qur'an, the Prophet's hadith and the words of Arabs in poetry and prose.

.**Keywords;** (Protest / analogy / grammatical systems)

المُقدِّمة

يراد بالاحتجاج الشواهد التي يستعين بها النحاة على إثبات صحة الآراء والقواعد ، وتأكيد بعض الوجوه أو رفضها ، ويأتي في مقدمة تلك الشواهد أقربها من الوجوه الزائدة المبنية على الكثرة والقياس المطردان.

ووقوعهافي الغموض والشك فهي متفاوتة من حيث القوة والضعف بحسب موافقتها للشروط والضوابط التي حددها النُحاة , ويمكن عدّ مصادر الاحتجاج أحد الجوانب التي اختلف النحاة فيها ، من ذلك اختلافهم في الاحتجاج ببعض القراءات القرآنية بين متشدد ومتساهل و في الاحاديث النبوية و في المولدين والمتأخرين ، فالصلة وثيقةٌ بين الخلاف في مصادر الاحتجاج والخلاف في مسائل الأصول النحوية من حيث اعتمادهم على السماع والقياس , وما نتج عن اختلاف مواقفهم منهما من إهدار كثير من الشواهد لم تكن المصادر التي استمد منها شراح الألفية شواهدهم مختلفة عما حدده النحاة القدامى ، ولكن الخلاف

تمثل في التطبيق العملي لما رسمه القدماء وفي مراتب تلك المصادر ومدى المفاضلة بينهما فالمصادر واحدة اذًا والقرآن الكريم الكريم والحديث النبوي وكلام العربي نظمه ونثره .

اعتمد قدامى النحاة على هذه المصادر في الاستبدال النحوي فاستنبطوا منها جل شوهدهم في تحديد الأصول والقواعد النحوية الكلية حينًا ، كما استدلوا ببعض الشواهد لما خرج عن هذه الأصول والقوعد حينًا آخر .

وذلك في حالات خاصة كالضرورة أو الحذف أو موافقة بعض اللهجات و كان الشعر أوفَر حظًا من النثر عند النحاة ، بل كان المصدر الأول وفقً , يليه القرآن الكريم ، فكلام العرب الذي عدوا الحديث النبوي قسمًا منه ولم يتلفتوا كثيرًا إلى النثر فاقتصروا على بعض الأقوال السائرة التي جرا قسّم منها مجرى الأمثال وهي مما يسهل حفظه .

لذا هذه الورقة محاولة البحث في قضية الاستشهاد بالقرآن وقراءاته عند بن عقيل وهو ربما كان أكثر النحاة اعتمادًا على القرآن الكريم وقراءاته فيما خلف من آثار في العناية بالشواهد القرآنية .

موقف ابن عقيل من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

القرآن الكريم في اللغة مصدر بمعنى القراءة غلب في العرف العام على المجموع المعين من كلام الله سبحانه المقروء بألسنة العباد (صديق حسن خان– مختصر حصول المأمول من علم الأصول –(المعجم الوسيط (قرأ.) ص[750/1]) .

واما اصطلاحًا فإن علماء الأصول قد عرفوه بأنه (كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد ﷺ– باللفظ العربي المنقول الينا بين ضفتي المصحف نقلًا متواترًا , المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس) (يوسف قاسم ص[34] – أصول الأحكام الشرعية).

(فالقرآن الكريم هو ذروة الذرا من الكلام العربي الذي يحتج به وقد احتج الأئمة بالقراءات المتواتره وشذوذها) (د.محمد حسن جبل ، ص[51] ،الإحتجاج في شرف اللغة) ولم يختلف أحد من النحاة في أن القرآن الكرم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو , فالبصريون والكوفيون يتفقون على أن القرآن الكريم أصل كبير من أصول الاستشهاد في وضع القواعد النحوية والأخذ بها (عبد العال مكرم ص[223] ، المدرسة النحوية في مصر والشام) وقد جاء اتفاقهم على اعتبار القرآن الأصل الأول من أصول النحو , لفصاحته وتواتره وأنهم جميعًا لا يختلفون في الاستشهاد به , وعقد بحوثهم النحوية حول نصه الكريم .

وعلى هذا يكون القرآن (هو النص الصحيح المجمع على الإحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلم البلاغة وقراءاته جميعًا الواصلة الينا بالسند الصحيح لا يضاهيها حجة) . (د.سعيد الأفغاني ، ص[28] ، أصول النحو) ومن أجل ذلك فإن كل رواياته فصيحة حتى الشاذ منها ولو انه لا يقاس عليها ، فيقول ابن جني (غرضنا ان نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه ، أخذ من سمت العربية مهلة ميدانه)(المحتسب ، ابن جني ص[132/1]).

كما يقول البغدادي : (كلامه – عزّ اسمه – افصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه) (خزانة الأدب ص[4/1]) .

وقد ذكرالسيوطي في المذهب قول الجمهور : (ليس في كتاب الله سبحانه وتعالى لغير لغة العرب) لقوله تعالى :﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾(سورة يوسف :الآية 2)وقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ (سورة الشعراء : الآية 195)

وليس في النص القرآني اختلاف لأنه من لدن عزيز حكيم , وإنما كان الإختلاف في قراءاته ، ومن هنا وقف النحاة مواقف مختلفة منها لأن حقيقتها تغاير حقيقة القرآن ، يقول الزركشي : (فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز والقراءات هي : اختلاف الفاظ الوحي المذكورة في كتابة الحروف أو كيفيتها من التخفيف أو التثقيل و غيرهما) (البرهان في علوم القرآن ص[318/1])

يمكن تقسيم العلماء بالنسبة للقراءات صحيحة السند كما يلي :

1 / فريق يخضع القراءة للقاعدة فهي صحيحة إن وافقت القاعدة ، وضعيفة أو مردودة اذا لم توافقها ومن هؤلاء المبرد (ت 285 هـ أو 286 هـ) والزمخشري (ت 538 هـ) .

2 / فريق يخضع القاعدة للقراءة فصحة القاعدة رهنٌ بالقراءة إن أيدها صحت وعمت وإن خالفتها كانت أغلبية لا مطلقة وأشهر هؤلاء ابو حيان (ت 745 هـ) ومن الذين اهتموا بالقراءات ايضًا ابو جعفر النّحاس (ت 338 هـ) وغيرهما كثير .

3 / فريق ثالث يسلم بصحة القراءة وإن خالفت القاعدة والأخذ بها في حرفها فقط ومن هؤلاء ابن جني وقدّم ابن الحاجب (ت 646 هـ) قدّم القراءة على النحاة في النقل ووصف القرّاء بأنهم أكثروأعدل وأنهم ناقلون لمن ثبتت عصمته وهو الرسول ﷺ (عباس حسن ص[103]، اللغة والنحو بين القديم والحديث) .

ولعل الرأي الراجح من هذه الآراء هو الأخذ بالقراءات في الإحتجاج بها في النحو ومما جاء ردًا على النحويين في تحكيم اقيستهم ، قول صاحب الإنتصاف " ليس العقد تصحيح القراءة بالعربية بل تصحيح العربية بالقراءة " (محمد عبد الخالق عظيم ، ص[28/1]، دراسات أسلوب القرآن الكريم) .

(إن القراءات التي تتوافر فيها مقاييس الصحة يجب ان تحظى بالقبول من الجميع وهي القرآن يتعبد به ويتلى ، وأما القراءات الشواذ فهي وإن لم يكن متعبدًا به –أكثر وثوقًا من كثير من النصوص اللغوية التي اعتمد عليها النحاة ولهذا فهي اجدر بالدرس وأحق بالبحث فيها واستنباط القواعد منها) (شعبان صلاح ص[16]، موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ،) .

اولًا : استشهاد ابن عقيل بالقرآن الكريم:

كان القرآن الكريم اصلًا من أصول الاستشهاد عند ابن عقيل ، وقد ظهر ذلك في خمسة وخمسين موضوعًا وترك الاستشهاد به في عشرين موضعًا اكثرها مواضيع الصرف ، وقد بلغ عدد مرات استشهاده بالقرآن الكريم بما فيها القراءات مئتين واربعة وستين شاهدًا .

استشهاده بالقرآن الكريم في موضوعات النحو :

في باب (شرح ابن عقيل ، ص[79] ،المعرب والمبني) ، في (الأمثلة الخمسة) وهي الأفعال الخمسة ، اخذ يشرح اعرابها قائلًا : (ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها) ثم ذكر امثلة على ذلك للتوضيح ، استشهد لها في حالتي النصب والجزم من القرآن ، دون ان يذكر لحالة الرفع شاهدًا ، فقد قال تعالى : (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا) (سورة البقرة : الآية 24)

(فتفعلوا) الأولى مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون ، والثانية منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون لأنها من الأفعال الخمسة ، وكان الأولى ان يذكر شاهدًا على الرفع من القرآن الكريم وما أكثرها ، ومن ذلك قوله تعالى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)(سورة الزمر الآية 9) (فيعلمون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة .

وفي باب (المفعول به) ، قال : (شرح ابن عقيل ص[190] ، واما المضاف فيجوز فيه الامران النصب و الجر على السواء) ثم استشهد بالقرآن الكريم في جواز النصب فقال : "ومما جاء منصوبًا قوله تعالى" (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ)(سورة البقرة : الآية 19) (فحذر) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف، ولم يذكر شاهدًا على جواز الجر وكأنه قصد أمكان حذف بمن فتصبح (من حذر) مع أن أمثلة المفعول به

المجرور كثيرة في القرآن الكريم ، ومنها قوله تعالى (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)(سورة البقرة : الآية 74) ، أي خشية الله .

1. وفي باب (عوامل الجزم) قسم ابن عقيل الأدوات الجازمة إلى قسمين : قسم يجزم فعلًا واحدًا، وقسم يجزم فعلين ،ووضح ذلك مستشهدًا بالقرآن الكريم فقال : "الثاني ما يجزم فعلين وهو(إن) نحو قوله تعالى :(وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ) (سورة البقرة : الآية 284) ، ومهملحو قوله تعالى :(وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)(سورة الأعراف : الآية 132) ، و "أي" نحو : (أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى)(سورة الإسراء : الآية 110) ،

(شرح ابن عقيل ، ص[27]) وإن حذفت نون الفعل المضارع الذي أصله (تُبدون) و "مهما" حذفت ياء تأتي _ أي حرف العلة _ بسبب الجزم _ و "أي" حذفت نون (تدعون) فأصلها تدعونه , فأي شرطية .

وأما استشهاده بالقرآن الكريم في علم الصرف وموضوعاته فمن امثلة ذلك : في باب (أبنية المصادر) قال عن الفعل أذا كان على وزن فعل الصحيح : فإن كان صحيحًا فمصدره على (تفعيل) نحو : قدّس : تقديسًا , ومنه قوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (سورة النساء : الآية 164) ، ويأتي ايضًا على وزن فعّال بتخفيف العين وقد قرأ ، قوله تعالى :(وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا) (سورة النبأ : الآية 28) ، بتخفيف الذال (شرح ابن عقيل ص 128) .

وفي باب (الادغام) (شرح ابن عقيل ، ص253) في حال ابتداء الفعل المضارع بتاءين جواز حذف احداهما وإبقاء الأخرى ، قال : وهو كثير جدًا ومنهقوله تعالى : (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) (سورة القدر : الآية 4) وكأنه اراد ان الأصل (تتنزل) فحذفت إحدى التاءين .

وفي الباب نفسه كذلك , في جواز فك الفعل المدغم إذا دخل عليه جازم قال : فإذا دخل عليه جازٌم جاز الفك نحو : (لم يحلل) ومنه قوله تعالى: (وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى)(سورة طه : الآية 81) وأكمل بأمثلة أخرى من القرآن الكريم (شرح ابن عقيل ، ص[253]) .

وقد كان استشهاده في ما تقدم بالقرآن الكريم بعد أمثلة يذكرها من انشائه ، وهذه أمثلة على استشهاده بالقرآن الكريم مقترناً بالحديث الشريف .

ففي باب (أفعل التفضيل) (شرح ابن عقيل ، ص[181]) ، ذكر أن (فعل) إذا أضيف له معرفة وقصد به التفضيل يجوز فيه وجهان : أولهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله ، وثانيهما استعماله كالمقرون بالألف واللام فتجب مطابقته لما قبله ، وإن كل الاستعمالين وارد في القرآن الكريم ، فاستشهد لهما على الترتيب ، بقوله تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) (سورة البقرة : الآية 96) , واستشهد لثاني بقوله تعالى : (أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) (سورة الأنعام : الآية 123) ، وبعد ذلك استشهد للإثنين بقوله ﷺ: (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة! أحاسنكم أخلاقاً، الموطئون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون) (رياض الصالحين ، النووي ، ص228) , وهو الموضع الوحيد الذي استشهد فيه بالقرآن الكريم وأردف في ذلك بحديث .

وقد استشهد في كثير من المواضع بالقرآن الكريم وأتبعه بالشعر ، ولاكنها تقل عن مواضع الاستشهاد بالقرآن وحده فهي لا تتعدى خمسةً وعشرين موضعًا .

ثانيًا : موقف ابن عقيل من القراءات القرآنية

أجمع النحاة على أن النص القرآني بكل قراءاته المتواترة والشاذة أصح كلام عربي يحتج به (الإقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص[24]) ، في نص سيبويه (ت 180 هـ) على (أن القراءة لا تخالف ، لأن القراءة سنة متبعة) (كتاب سيبويه ، ص[148/1]) لكن النحويين اختلفوا في معيار الإفادة من القراءات المتعددة ، فاحتج الكوفيون بها كلها أي إنهم قبلوا القراءات واحتجوا بها واتخذوها شاهدًا لكثير من أصولهم وأحكامهم (مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ، ص[341]) على حين اشترط البصريون موافقتها كلام العرب ، فأخضعوها للقياس (مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ، ص[341]) ونتج عن ذلك ردهم لبعض القراءات بدعوى لحن القّراء وعدم تواتر القراءات حينًا آخر وعلى وفق هذا فقد انحى بعض الباحثين باللائمة على البصريين لكونهم طعنوا في القراءات القرآنية ووصموا عددًا من القّراء باللحن (القرآن وأثره في الدراسات النحوية . ص[97] ، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، ص[57]) والحقّ أن القراءات القرآنية كلها _متواترها وآحادها وشاذها حجة _ وما قيل عن القراءة الشاذة ومنع قراءتها في التلاوة لا يعني منع الاستشهاد بها في النحو , فهي على الرغم من وصفها بالشذوذ أقوى سندًا ولأصح سماعًا من كل ما احتج به من كلام العرب .

وقد بسط ابن جني (ت 392 هـ) القول في الجواز الاستشهاد بها (المحتسب , ص[32/1]) .

عمّا معنى القراءة الشاذة فقد لخصه ابن الجزري (ت 833 هـ) بقوله : (كل قراءة وافقت العربية , ولو بوجه , ووافقت احد المصاحف العثمانية , ولو احتمالًا ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختل ركن من هذه الأركان اطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء عن السبعة ام عن من هو أكبر منهم وقولنا في الضابط : ولو بوجه ، نريبه وجهًا من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحًا ، مجمعًا عليه أم مختلفًا) (النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ،ص[6/1]) ، واستنادًا إلى هذا لم تنحصر القراءات الشاذة عند القرّاء السبعة ومن تلاهم من غير المعروفين بالسبعة بل وردت عند القرّاء السبعة وغيرهم على السواء .

عُني ابن عقيل بالقراءات القرآنية واتخذ منها شاهدًا للكثير من القواعد ؛ لكنه لم يكن معنيًا بهذه القراءات فكثيرًا ما يستعمل تعبيرات تدل على عناية بالقراءة أكثر من عنايته بالقارئ الذي قرأها ومن ذلك قوله : (وقد قرأ شاذًا ، وقد قرأ شذوذًا ، وقد قرأ في السبعة ، في قراءة بعض السلف) (شرح ابن عقيل ص[1] ، ص[165]) ، وذلك عزا ابن عقيل بعض القراءات الى اصحابها فعزا قراءة سعيد بن جبير (شرح ابن عقيل ، ص[319/1]) وأبي جعفر (شرح ابن عقيل ص[21/20]) وأبي بكر الكوفي أحد رواد قراءة عاصم بن أبي النجود (شرح ابن عقيل ، ص[67/3]) وابن ذكوان أحد رواد قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي (شرح ابن عقيل ، ص[69/3]) وعبد الله بن عامر (المحتسب ، ص[32/1]) والمحيصن (النشر في القراءات العشر ، ص[9/1]) وحمزة بن حبيب الزيات (شرح ابن عقيل ، ص[165/1]) ، حفص بن سليمان الكوفي أحد رواد قراءة عاصم (شرح ابن عقيل ، ص[76/3]) ونافع بن أبي نعيم (شرح ابن عقيل ، ص[121/2]) وابن كثير (شرح ابن عقيل ، ص[67/3]) إن موقف ابن عقيل من مسألة الاستشهاد بالقراءات القرآنية لم يختلف عن موقف صاحب الألفية ابن مالك ، وهو جواز الاستشهاد بها على اختلاف انواعها فقد تابع الناظم كثيرًا وخالفه احيانًا ، فأكثر من الاستشهاد بالقراءات القرآنية وهذا لا يحتاج الى نفي أو تأكيد ، والذي يتتبع في شرح ابن عقيل يجد انه لم يخطئ قارئًا ولم يرد قراءة ، وتأتي القراءات السبعية في المقام الأول إذ أورد كثيرًا منها ونص في بعض الأحيان على اصحابها ، ثم تأتي القراءات التي وصمها بالشذوذ _ ليس عن سبيل الطعن في حجيتها _ وإنما لخروجها عن القراءات السبعة التي جمعها ابن مجاهد (ت 324 هـ) في كتابه (السبعة في القراءات) وهي ما توافر فيها صحة السند وموافقة العربية وخالفه رسم المصحف ، فقد استشهدوا بها في النحو ، لأن منع حجيتها واجب في التلاوة لا في اللغة وكذلك الذي يتتبع موقف ابن عقيل في القراءات القرآنية في شعره يجد أن معظم القراءات التي استشهد بها جاءت من أجل ترجيح مذهب الكوفيين فكان عددها عشر قراءات (شرح ابن عقيل ، ص[283/2]) وبعضها استشهد بها من أجل تأكيد القاعدة النحوية أو الصرفية (شرح ابن عقيل ، ص[82/3]) واستشهد بالقراءة لدعم رأي يوسف بن حبيب (شرح ابن عقيل ، ص[230/3]) وبالقراءة أكد رأي الأخفش (شرح ابن عقيل ، ص[230/3]) الأوسط (شرح ابن عقيل ، ص[40/4]) وقراءة دعم رأي المبرد (شرح ابن عقيل ، ص[367/4]) واستشهد بقراءتين داعمًا ما استطرد فيها على قول ابن مالك (شرح ابن عقيل ، ص[192/4]) فضلًا عن أن ابن عقيل يقدم الشاهد الشعري إذا كانت القراءة شاذة ، ويقدم القراءة على الشاهد الشعري إذا كانت سبعية .

ومن الجدير بالذكر أن شرح ابن عقيل اشترك مع الشروح الأخرى في قسم وافر من الشواهد فأفاد ابن عقيل من السابقين في اعتماد الشواهد ، وأضاف شواهد جديدة ، فأدى ذلك إلى وفرة شواهده وتنوعها .

الخاتمة

ظهر حرص موقف ابن عقيل من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته التقعيد والإفادة من الشواهد الغزيرة إذ لم يستثنى واحد من قراءاته المتواترة ، أو الشاذة ولم يفاضل بينهما فكل القراءات حجة في النحو .

وكان احتجاجه بالشواهد القرآنية من قبيل تأكيد القواعد والأصول وتوضيحهما فهو أقرب إلى إيراد الشواهد المتماثلة على المسائل النحوية المتعددة لأن تقعيد النحو انتهى أو أنهي في القرن الرابع الهجري ولم تبنى قواعد جديدة فقعد ما قعد وأصل ما أصل وإنتهى الإحتجاج الحقيقي وما أضافه النحاة الاحقون ومنهم شرّح الألفية من استدراكات وإفادات اعتمدوا فيها على ما تركه اسلافهم من النحاة المتقدمين تحفظًا أو إعتراضًا من الشواهد على اختلاف انواعها ، ولا سيما القرآنية منها وهم في إقدامهم على ذلك فعلوا خيرًا فأفادوا من القرآن وقراءاته وحفظوا ثروةً لا يجوز التفريط فيها .

لذلك نحمد الله الذي أعاننا حتى اكتملت هذه الورقة وخرجت في صورتها التي لا تتدعي فيها الكمال وبعد هذه الرحلة التي عشنا فيها مع الشواهد القرآنية عند ابن عقيل توصلت للنتائج التآلية :

– القرآن الكريم أعلى النصوص العربية فصاحةً وتوثيقًا لذلك كان بقراءاته أصبح أصل من أصول اللغة والنحو يجوز الاستشهاد بالقرآن المتواتر منه والشاذ .

– ابن عقيل من أكثر النحاة اعتمادًا على القرآن الكريم في كتابه شرح ابن عقيل .

– أوفت هذه الشواهد القرآنية بالشواهد التي من أجلها صيغت .

– سبب ورود القرآن الكريم على سبع أحرف هو للتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر والتهوين عليها شرفًا لها وتوسعة ورحمة.

التوصيات

– الشواهد القرآنية معين لا ينضب نوصي باتخاذها في مجال اللغة والعرف والظواهر الصوتية المختلفة .

– دراسة اختلاف اللهجات ومقارنتها بالنصوص القرآنية لمعرفة الأصل .

المصادر والمراجع ":

1/ ، يوسف محمد محمود القاسم ، 1985 م، دار النهضة العربية ، أصول الأحكام الشرعية.

2/ د . سعيد الأفغاني ،1383هـ – 1964م، أصول النحو ، بيروت , دار الفكر ، الطبعة الثالثة .

3/ الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، الإقتراح في أصول النحو ، 1426 هـ – 2006 م ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط3.

4/ د . محمد حسن جبل، دار الفكر العربي، الإحتجاج بالشعر في اللغة .

5/ أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي محمد بن سالم الآمدي، الأحكام في أصول الأحكام ، ، تحقيق عبد الرازق عفيفي ، المكتب الاسلامي ، بيروت .

6/ محمد بن محمد الدمشقي بن الجزري، النشر في القراءات العشر ، تحقيق علي محمد الضّباع.

7/ الزركشي ،البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، 1376 هـ – 1957 م .

8/ عبد القادر بن عمر البغدادي ، 1979م ،خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية ، عامة الكتب ، مصر ، ط2 ،

9/ عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفي : 769 هـ) ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة .

10/(إبراهيم مطفى – أحمد زيات – محمد نجار)، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط4 .

11/ المدرسة النحوية في مصر والشام ، عبد العال مكرم ، بيروت ، دار الشرق .

12/ ابن جني (ابو الفتح عثمان) ، 1386 هـ، المحتسب ، تحقيق علي النجدي ناصف ، عبد الحليم نجّار ، عبد الفتاح اسماعيل ، شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية.